# يورونيوز || نزاع بين الاتحاد الأوروبي ومصر حول تمويل الهجرة: ما الذي تطالب به القاهرة؟

الجمعة 22 مايو 2026 11:40 م

سلط موقع "يورونيوز" الضوء على النزاع بين الاتحاد الأوروبي ومصر حول تمويل الهجرة، في ظل ضغوط اللاجئين الفارين من الحروب في السودان وسوريا وغيرهما على منظمات الإغاثة والخدمات العامة في مصر، مما يدفع القاهرة إلى مطالبة أوروبا بتحمل جزء أكبر من نفقات التكلفة.

وفي المقابل، يُعيد الاتحاد الأوروبي تقييم اعتماده على مصر، التي يعتبرها حاجزًا رئيسيًا ضد الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط.

وبحسب الخبراء، يمتلك كلا الجانبين نفوذًا يمكنهما استخدامه ضد بعضهما البعض: فأوروبا تحتاج إلى مصر لإبقاء الهجرة غير النظامية تحت السيطرة، بينما تحتاج مصر إلى الأموال الأوروبية لإدارة أزمة اللاجئين، التي تقول إنها تكلف أكثر من 8.5 مليار يورو سنويًا.

وقال أندرو جيديس، مدير مركز سياسات الهجرة وأستاذ دراسات الهجرة في مركز روبرت شومان، لـ "يورونيوز": "من الواضح أن قوة مصر التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي قد ازدادت، لأن حكومات الاتحاد الأوروبي تتعرض لضغوط داخلية للحد من الهجرة غير النظامية".

وازدادت القضية إلحاحًا مع تحذيرات المنظمات الإنسانية من أن الحرب في السودان تُفاقم نقص التمويل في مصر. وأضافت الحرب في السودان عبئًا جديدًا على اللاجئين والمهاجرين المقيمين في البلاد منذ زمن طويل، والذين يشملون سوريين وفلسطينيين وجنوب سودانيين وإريتريين وإثيوبيين ويمنيين وصوماليين وعراقيين.

وأضاف جيديس: "أدى وصول اللاجئين السوريين إلى اعتبار مصر دولة مضيفة موثوقة. وقد خلق نزوح الشعب السوداني حالة من الإلحاح والضغط الجديدين؛ مما يعزز الحجة القائلة بأن مصر تواجه أعباءً مستمرة ومتزايدة".

## شراكة رغم الانتقادات

وطور الاتحاد الأوروبي ومصر علاقتهما إلى شراكة استراتيجية وشاملة في عام 2024، والتي تغطي مجالات مثل العلاقات السياسية والاستقرار الاقتصادي والتجارة والاستثمار والهجرة والتنقل والأمن والأفراد والمهارات.

وأعلنت بروكسل لاحقًا عن حزمة مالية لمصر بقيمة 7.4 مليار يورو خلال الفترة من 2024 إلى 2027. شملت 5 مليارات يورو قروضًا ميسرة، و1.8 مليار يورو استثمارات إضافية، و600 مليون يورو منحًا، ومن بينها 200 مليون يورو خُصصت لإدارة شؤون الهجرة.

وقدمت المفوضية الأوروبية الحزمة كجزء من شراكة استراتيجية أوسع مع مصر تشمل الاستقرار الاقتصادي والاستثمار والهجرة والأمن والمهارات.

إلا أن الاتفاقية تعرضت لانتقادات من بعض أعضاء البرلمان الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان. تتلخص في أن الاتحاد الأوروبي يوسع نطاق التعاون في مجال الهجرة مع مصر دون تقديم ضمانات كافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحماية اللجوء، أو المساءلة عن الانتهاكات المزعومة.

وقالت الأكاديمية الهولندية تينيك ستريك، عضوة البرلمان الأوروبي المتخصصة في شؤون الهجرة، والعضو في حزب الخضر/التحالف الأوروبي الحر، إن التعاون مع (قائد الانقلاب) عبدالفتاح السيسي سيعني "المزيد من العنف ضد المهاجرين، والمزيد من القمع، والمزيد من المعارضين الفارين من البلاد".

وانتقد الفرنسي منير ساتوري، عضو البرلمان الأوروبي والمقرر البرلماني لمصر، النهج الإقليمي الأوسع، الذي تضمن الاتفاقية مع تونس في ذلك الوقت، قائلاً: "هذه ليست أموالاً خاصة بأوليفر فارهيلي (المفوض الأوروبي للجوار والتوسع من عام 2019 إلى عام 2024). هذه أموال أوروبية".

كما قدم بعض أعضاء البرلمان الأوروبي أسئلة برلمانية رسمية إلى المفوضية الأوروبية، مطالبين بتبرير تحويل الأموال. إلا أن المفوضية دافعت عن الاتفاقية، قائلة إنها لا تضعف حقوق الإنسان، بل تعد أداة تضمن المسؤولية المشتركة والنهوض بحقوق الإنسان.

وفي حفل التوقيع بالقاهرة، ردت فون دير لاين بشكل غير مباشر على الانتقادات الموجهة إلى بروكسل بأنها تكافئ حكومة استبدادية، قائلة: "سنعمل معًا أيضًا على التزامنا بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان".

## السؤال الذي تبلغ قيمته 10 ملايين دولار

وقال وزير الخارجية بدر عبدالعاطي، خلال اجتماع وزاري للدول الأفريقية الرائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في أبريل، إن مصر تستضيف "أكثر من 10 ملايين مهاجر ولاجئ على أراضيها".

وأوضح أن هؤلاء لا يعيشون "في مخيمات معزولة، بل ضمن نسيج المجتمع المصري" و"يحصلون على الخدمات الأساسية دون تمييز".

وأفادت وزارة الخارجية المصرية بأن عبدالعاطي، لفت خلال مكالمة هاتفية مع مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية والهجرة ماجنوس برونر في فبراير 2025، الانتباه إلى "النطاق المحدود للدعم الدولي الذي تتلقاه مصر وعدم تناسبه مع الأعباء المتزايدة التي تتحملها".

وبحسب الوزارة، أكد عبد العاطي أيضًا على "أهمية معالجة الهجرة ضمن إطار شامل يربطها بالتنمية ويعالج أسبابها الجذرية". وأشار إلى "تجربة مصر الناجحة في مكافحة الهجرة غير النظامية، ولا سيما إيقاف جميع القوارب المتجهة من مصر إلى أوروبا منذ سبتمبر 2016".

وفي أبريل، دعا عبد العاطي أيضاً إلى إنشاء "مسارات هجرة نظامية" مع الشركاء الدوليين وطالب بتوفير فرص التدريب والهجرة القانونية للشباب لتلبية احتياجات سوق العمل في البلدان المستهدفة.

وأكد عبدالعاطي ضرورة إرساء "تقاسم الأعباء والمسؤوليات والتضامن الدولي". وقال إن الدعم لا ينبغي أن يقتصر على البرامج قصيرة الأجل، بل يجب أن يشمل أيضاً التمويل الهيكلي طويل الأجل لمساعدة البلدان المضيفة على مواصلة تقديم الخدمات ودعم التماسك الاجتماعي.

وصرح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي بأن مصر تستضيف أكثر من 10 ملايين مهاجر ولاجئ وطالب لجوء، وأن تكلفة تقديم الخدمات لهم تتجاوز 10 مليارات دولار، أو 8.5 مليار يورو.

وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدد الأشخاص الذين تقول مصر إنها تستضيفهم أعلى بكثير من عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في البلاد.

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فبراير، بلغ عدد السكان المسجلين في مصر ما يقرب من 1.1 مليون نسمة. وشكلت النساء والأطفال ما يقرب من ثلاثة أرباع هذا العدد.

يرجع هذا الاختلاف جزئيًا إلى اختلاف فئات الرعايا الأجانب المحتاجين. وتشمل بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء.

ويشمل ذلك الأفراد المعترف بهم رسميًا بأنهم بحاجة إلى الحماية، بالإضافة إلى أولئك الذين ينتظرون البت في وضعهم القانوني. مع ذلك، تستخدم السلطات المصرية تعريفًا أوسع يشمل المهاجرين والأجانب والمقيمين غير الشرعيين في البلاد.

وقال أندرو جيديس: "إن التباينات في الأرقام خطيرة للغاية. بالنسبة للمسؤولين في مصر، تساعد الأرقام الأكبر الحكومة على التأكيد على حجم العبء وتبرير سياساتها".

## لماذا أصبحت مصر ملاذاً آمنًا؟

أصبحت مصر وجهة سياحية مهمة بفضل موقعها الجغرافي وتاريخها العريق. فهي تشترك في حدود طويلة مع السودان، وتربطها علاقات اجتماعية وأسرية واقتصادية راسخة مع المجتمعات السودانية.

وتقع مصر عند مفترق طرق أفريقيا والشرق الأوسط، ورحبت أيضًا بالسوريين والفلسطينيين واليمنيين والإريتريين وغيرهم من الفارين من الصراع أو عدم الاستقرار في كلتا القارتين.

زبالنسبة للكثيرين ممن يفرون من الحرب، توفر مصر استقرارًا نسبيًا، ومجتمعات راسخة، ومدنًا كبيرة حيث يمكن استئجار المنازل وإيجاد وظائف غير رسمية، وتكلفة معيشة أقل مقارنة بالعديد من الوجهات الأخرى.

مع ذلك، فإن هذه العوامل نفسها تعني أيضًا أن اللاجئين والمهاجرين يتم دمجهم في المناطق الحضرية المكتظة أصلاً.

وبخلاف دول مثل الأردن وتركيا، اللتين تستضيفان مخيمات رسمية كبيرة للاجئين، أو لبنان، الذي يستوعب العديد من السوريين في مخيمات خيام غير رسمية، فإن مصر لا تطبق أيًا من هذه النماذج.

وفي مصر، يعيش اللاجئون والمهاجرون عمومًا جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المصرية في مدن مثل القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسوان.

وكثيرًا ما تستشهد السلطات المصرية بهذا كدليل على اندماج اللاجئين والمهاجرين في المجتمع وحصولهم على الخدمات الأساسية. إلا أن منظمات الإغاثة تقول إن هذا النموذج يضغط على قطاعات الإسكان والمدارس والرعاية الصحية والخدمات المحلية.

وفاقمت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر من حدة الضغوط. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في بلد يزيد عدد سكانه عن 120 مليون نسمة، ويعاني أصلاً من ارتفاع الأسعار وضعف الخدمات العامة.

وعلى الرغم من أن مصر قد تكون أرخص من العديد من الدول في أوروبا أو الخليج، إلا أن القوة الشرائية لأولئك الذين يكسبون بالجنيه المصري قد ضعفت.

وشهدت البلاد انخفاضات متكررة في قيمة العملة، وتضخمًا مرتفعًا، وإصلاحات في الدعم الحكومي في إطار برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي. وقد أدى ذلك إلى إجهاد ميزانيات العديد من المصريين واللاجئين على حد سواء.

ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل التضخم الحضري السنوي 14.9 في المائة في أبريل 2026، بعد أن ارتفع إلى 15.2 في المائة في مارس.

وقبل شهر، ارتفع معدل التضخم الوطني إلى 13.5%، مدفوعًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل. فقد زادت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 5.2% شهرياً، بينما ارتفعت تكاليف النقل بنسبة 8%.

وأصبح السكن أيضًا مجالاً رئيسًا للضغط، لا سيما في القاهرة. فقد أصبحت المدينة باهظة الثمن بشكل غير متوقع بالنسبة للعديد من الوافدين الجدد.

ومن المتوقع أن ترتفع الإيجارات في القاهرة الكبرى بنسبة تتراوح بين 10 و18 بالمائة على أساس سنوي بحلول عام 2026، متجاوزة معدل التضخم الرسمي.

واعتبارًا من أوائل عام 2026، سيبلغ متوسط الإيجار الشهري لشقة بغرفة نوم واحدة في القاهرة الكبرى حوالي 27000 جنيه مصري، أو حوالي 510 يورو.

وتبدأ الإيجارات الشهرية للشقق الاستوديو في الضواحي الخارجية من حوالي 10000 جنيه مصري، بينما في المناطق المركزية يمكن أن تصل إلى 40000 جنيه مصري أو أكثر.

في مصر، يبلغ الحد الأدنى للأجور 7000 جنيه مصري شهريًا، أي ما يعادل 132 يورو تقريباً. هذا يعني أن من يتقاضى الحد الأدنى للأجور لا يستطيع حتى دفع إيجار شقة استوديو متواضعة في القاهرة الكبرى، فضلاً عن صعوبة إعالة أسرة.

والوضع أكثر صعوبة بالنسبة لعائلات اللاجئين الذين غالبًا ما يفتقرون إلى تصاريح العمل ويعتمدون على العمل غير الرسمي أو المساعدات النقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن متوسط مبلغ التمويل الحالي لكل لاجئ في مصر انخفض من حوالي 11 دولارًا، أو 9.4 يورو، للشخص الواحد شهريًا في عام 2022 إلى أقل من 4 دولارات، أو 3.4 يورو، في عام 2025.

ووفقًا للمنظمة، فإن العديد من عائلات اللاجئين تكافح من أجل دفع الإيجار وشراء الطعام وتغطية نفقات الرعاية الصحية. وبالنسبة للعديد من العائلات، تعد المساعدة النقدية واحدة من الأشكال القليلة للدعم المتاحة.

وفي شهادتها التي نشرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قالت نوال، وهي أرملة سودانية تعيش في القاهرة مع أطفالها الستة، إنها لم تتمكن إلا من إرسال ثلاثة منهم إلى المدرسة.

وأضافت: "لقد ترك ابني الأكبر المدرسة ليعتني بإخوته بينما كنت أعمل".

وبالنسبة لمصر، فإن فجوة التمويل هذه تعزز أيضًا الحجة القائلة بأن الشركاء الدوليين يجب أن يتحملوا حصة أكبر من التكلفة.

وزاد الضغط من حساسية هذه القضية داخل مصر. ومع ارتفاع تكاليف المعيشة، ازداد النقاش العام حول وجود اللاجئين والمهاجرين والضغط الذي قد يشكلونه على الإسكان والتوظيف والخدمات العامة.
لذلك تعتقد القاهرة أنه على الرغم من الالتزامات التي تبلغ قيمتها مليارات اليورو، فإن التمويل الخارجي غير كافٍ.

وقال جيديس: "هناك نوع من التباين في التمويل. لقد زاد الاتحاد الأوروبي مستويات التمويل، ولكن من الجانب المصري، لا يُنظر إلى هذه المستويات على أنها كافية، بالنظر إلى التكاليف الباهظة لاستضافة، على سبيل المثال، عدد كبير من المهاجرين واللاجئين".

وأوضح جيديس: "من المرجح أن تظل هذه المشكلة دون حل".

ولم تبدأ أزمة اللاجئين في مصر مع الحرب في السودان. فعلى مر السنين، شكل السوريون أكبر مجموعة لاجئين مسجلة في البلاد، وذلك في أعقاب تدفق الأشخاص الفارين من الحرب الأهلية السورية منذ عام 2011 فصاعدًا.

وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد ارتفع عدد السوريين المسجلين في مصر من 12800 في نهاية عام 2012 إلى أكثر من 147000 في نهاية عام 2024.

ويعيش العديد من السوريين في مصر منذ أكثر من عقد من الزمان؛ وهم يؤسسون أعمالاً تجارية، ويسجلون أطفالهم في المدارس، ويصبحون جزءًا من المجتمعات الحضرية.

إلا أن الحرب في السودان قد غيرت بشكل جذري حجم المشكلة.

ومنذ بدء الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية في أبريل 2023، نزح ملايين الأشخاص داخل السودان وخارجه.

وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر قد تضاعف ثلاث مرات منذ بدء الحرب. ووفقًا للمنظمة، أصبحت مصر أكبر دولة مضيفة للأشخاص الفارين من السودان، وإحدى الدول التي تستقبل أكبر عدد من طلبات اللجوء الجديدة على مستوى العالم.

وفي فبراير من هذا العام، شكل المواطنون السودانيون أكبر مجموعة بين اللاجئين وطالبي اللجوء، حيث بلغ عددهم أكثر من 830 ألف شخص.

وازداد الضغط على نظام اللاجئين في مصر بسبب فجوة تمويلية حادة تؤثر على برامج المساعدات التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وحذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أبريل من أن النقص الحاد في التمويل قد يؤدي إلى تعليق المساعدات النقدية لبعض أسر اللاجئين الأكثر ضعفًا في مصر.

وحذرت المنظمة من أن ما لا يقل عن 20 ألف عائلة لاجئة، أو ما يقرب من 87 ألف شخص، قد يفقدون الدعم المالي إذا لم يتم توفير التمويل العاجل.

ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم بالفعل تخفيض أو قطع المساعدات عن أكثر من نصف هذه العائلات بين يناير ومارس 2026.

وقالت المنظمة إنه تم تأمين حوالي 2% فقط من الأموال اللازمة لبرنامج المساعدة النقدية لعام 2026 في مصر.

وصرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيانها الصادر في أبريل: "بدون تمويل عاجل ومستدام، فإن شريان الحياة الحيوي هذا معرض للاختفاء".

وبحسب بيان صادر عن الرئاسة المصرية، قال رئيس جنوب قبرص نيكوس خريستودوليدس في اجتماعات مع السيسي في وقت سابق من هذا العام إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يشارك في مسؤولية استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين.

## مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان تُوتر العلاقة بين الطرفين

كما خضعت علاقة الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر للتدقيق من قبل جماعات حقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة.

في مارس، حذر خبراء مستقلون عينهم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من حملة متصاعدة من عمليات الترحيل والاحتجاز التعسفي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في مصر.

وشمل هؤلاء الخبراء مقررين خاصين يعملون في مجالات حقوق الإنسان للمهاجرين، والاتجار بالبشر، والتعذيب، والعنصرية، والعنف ضد النساء والفتيات.

وقال الخبراء إنهم تلقوا تقارير تفيد باستهداف اللاجئين في منازلهم وأماكن عملهم ومراكز الخدمات التي يديرها اللاجئون، مما يؤثر بشكل خاص على المواطنين السودانيين والسوريين.

وبحسب الخبراء، ازدادت عمليات الاعتقال والترحيل منذ نهاية عام 2025. وزُعم أن بعض عمليات الترحيل نُفذت دون إجراء تقييمات فردية للمخاطر التي تهدد الحماية.

كما أعرب خبراء الأمم المتحدة أنفسهم عن مخاوفهم بشأن قانون اللجوء المصري، الذي تم اعتماده في ديسمبر 2024.

وتقول منظمات حقوق الإنسان إن القانون يمنح السلطات صلاحيات واسعة لرفض أو إلغاء وضع اللاجئ لأسباب مثل الأمن القومي والنظام العام وعدم احترام "قيم وتقاليد" مصر.

وفي ردها على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في ديسمبر 2025، صرّحت مصر بأن الاحتجازات كانت "إجراءات احترازية مؤقتة" اتُخذت للتحقق من الهويات ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر. كما أكدت مصر، التزامًا منها بمبدأ عدم الإعادة القسرية، أنها "لا تُعيد أي شخص يواجه خطراً".

ووفقاً لجيدس، فإن الهجرة الآن جزء من علاقة أوسع بين الاتحاد الأوروبي ومصر تشمل المال والسياسة والتجارة والتنمية والأمن.

وصرح جيديس قائلاً: "تُعدّ الهجرة إحدى الركائز الأساسية للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وقد ساهمت في تشكيل الحزم المالية والمشاركة السياسية والعلاقات الدبلوماسية المرتبطة بها. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الهجرة جزء من شراكة استراتيجية أوسع تشمل التجارة والتنمية والاعتبارات الأمنية".

https://tr.euronews.com/2026/05/21/ab-goc-yonetimi-icin-misira-milyarlar-aktarirken-kahire-bunu-yeterli-bulmuyor